

لمن يتقرب اليه الى احراب وام له في الاسلام وهو غير
يستند الى الشاهد ولو اوصى لقومه قيل هو لاهل القرية
وقال لاهل بيته دخل بهم الاولاد والاباء والاجداد
ولو قال العشير كان لا قرب الناس اليه في نسبه ولو
قال الجيرة قيل كان لمن يليه ان الى اربعين ذراعاً
من كل جانب وفيه قول اخر مستبعد وصح الوصية
للمحل الموجود وتستقر بانفساله حيا ولو وضعه ميتاً
بطلت الوصية ولو وقع حيا مات كانت الوصية
لورثته واذا اوصى المسلم الفقير كان لفقراء مملته ولو
كان كافراً انصرف الى فقره خلت واذا اوصى لاسنان
فان قيل للموصي قيل بطلت الوصية وقيل ان رجوع
الموصي بطلت الوصية سواء رجع قبل موت الموصي له
او بعد وان لم يرجع كانت الوصية لورثة الموصي له
وهو اشهر الروايتين ولو لم يخلف الموصي له احداً
رجعت الى ورثة الموصي ولو قال اعطوا فلان كذا
ولم يبين الوجه وجب صرفه اليه يصنع به ما شاء
ولو اوصى في سبيل الله صرف اليه اية اية وقيل
يخص بالفقر والاولاد اشبه ويستحب الوصية للزوجة
القرية وان تاكان او غير واذا اوصى للاقرب نزل

لو كان
تباها الثاني

على مراتب

على مراتب الارث ولا يعطى الا بعد مع وجود الاقرب
الناس في الاوصياء ويعتبر في الوصي العقل والامانة
وهل تعتبر العدالة قيل نعم لان الفاسق لا امانة له
وقيل لا لان المسلم عمل للامانة كافي الوكالة والامانة
والاها ولا تارة تارة للاختيار الموصي فتحقق تعيينه
اما الوصي الى العدل فنسق بعدم موت الموصي
امكن القول بطلان وصيته لان الوثوق بما كان
باعتبار صلاحه فلم يحقق عند زواله ثم بعقله الحاكم
ويستدب مكانه ولا يجوز الوصية للملوك الا بالاذن
مولاه ولا تصح الوصية الى الصبي منفرداً وتصح منضماً
الى البالغ لكن لا يصرف الا بعد بلوغه ولو اوصى
الى اثنين احدهما صغير تصرف الكبير منفرداً حتى
يلغ الصغير وعند بلوغه لا يجوز للبالغ الترد ولو
مات الصغير او بلغ فاسد العقل كان للعاقول الاقرب
بالوصية ولم يدخله الحاكم لان الميت وصياً ولو تصرف
البالغ ثم بلغ الطيب لم يكن له نقض شيء مما ابرمه الا
ان يكون مخالفاً لمقتضى الوصية ولا يجوز الوصية الى
الكافر ولو كان رجلاً لم يجوز ان يوصى له مثله ويجوز
الوصية للمرأة اذا جمعت الشروط ولو اوصى الى اثنين

باعتبار اصلاً
النفقة والوصية
المساكين بالقبضات
كما ينظر في

اجتمعت